ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

السياحة الجنسية للأطفال في السواحل الكينية
مقاربة أنثروبولوجية

Child Sex Tourism in the Kenyan Coast
An Anthropological Approach

محمد جلال حسين [1]*، مروة صابر عبد السلام [2]

[1] كلية الدراسات الإفريقية العليا. جامعة القاهرة (مصر)، *mohamed.galal@cu.edu.eg*

[1] كلية الدراسات الإفريقية العليا. جامعة القاهرة (مصر)، *marwa.abdulslam@cu.edu.eg*

تاريخ الإستلام: 20/ 04 / 2020 **تاريخ القبول**: 30/ 06 / 2020 **تاريخ النشر**: 30/ 06 / 2020

ملخص:

جاء الهدف من هذه الدراسة متمثلاً في إبراز العوامل المسئولة عن انتشار السياحة الجنسية للأطفال في سواحل كينيا، وطبيعة العوامل التي ساهمت في انغماس الأطفال في هذا المجال، فضلاً عن إبراز موقف المجتمع المحلي من تلك الظاهرة والدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني تجاه تلك الظاهرة.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها؛ هناك العديد من العوامل التي جعلت كينيا تمثل وجهة سياحية في مجال السياحة الجنسية. يعد الفقر أهم الأسباب الدافعة لانغماس الأطفال في السياحة الجنسية. ساهم قبول المجتمع لهذه الممارسات في انتشار السياحة الجنسية للأطفال في كينيا. كما لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا لا يستهان به في مناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال في كينيا.

الكلمات المفتاحية:: *الاستغلال التجاري للأطفال.، السياحة الجنسية.، منظمات المجتمع المدني.، كينيا.*

***

Abstract:

The present study aims to: Demonstrate factors responsible for spreading child sex tourism in the Kenyan coast. identify factors contributed to the integration of children in this type of tourism. Illustrate the community's Attitude towards this phenomenon, and the role of civil society organizations toward this phenomenon.

The study reached to several results, most notably; there are many contributing factors that made Kenya a tourist destination for those searching sex. Poverty is the most important reason for the integration of children into sex tourism. Community acceptance for child sex tourism contributed to its spread in Kenya. Civil society organizations played a significant role in combating the sexual exploitation of children in Kenya.

Keywords: *System Commercial Exploitation of Children; Sex Tourism; Civil Society Organization; Kenya..*

* **المؤلف المرسل**: محمد جلال حسين.

مقدمة

تعد السياحة واحدة من الصناعات الرائدة في العالم، حيث تلعب دورًا رئيسيًا في التجارة العالمية. وقد أضحى حجم السياحة يساوي أو يتجاوز حجم صادرات النفط أو المنتجات الغذائية أو السيارات. وقد شهد العقد الماضي زيادة الترويج للسفر والسياحة، حيث أشارت منظمة السياحة العالمية إلى أن عدد المسافرين قد ازداد من 25 مليون في عام 1950 إلى 806 مليون في عام 2005. ومن المتوقع أن يزداد عدد المسافرين ويتوسع إلى وجهات جديدة في جميع أنحاء العالم كل عام. بينما في عام 2013 كان هناك ما يقرب من 1.87 مليار سائح دولي، أي بزيادة قدرها 52 مليون سائح عن العام السابق (Carolin et al., 2015, p1).

ومع نمو وتطور السياحة تعددت أنماطها وأنواعها، وأصبحت تأخذ العديد من الأنماط وفقًا للغرض منها. ومن الأنماط حديثة العهد مقارنة بالأنماط الأخرى؛ السياحة الجنسية أو ما تعرف باسم سياحة الجنس، وهي السياحة التي يكون الدافع الرئيسي لها، أو على الأقل جزءًا من هدف الرحلة هو الانخراط في العلاقات الجنسية التجارية.

وتعد السياحة صناعة شأنها شأن باقي الصناعات تحتاج إلى إدارة جيدة بشكل مناسب لضمان استدامتها وتحقيق الربح المتوقع والفوائد الإيجابية للمجتمع وأيضًا لتلافي الأضرار الناجمة عنها. حيث قد يترتب على السياحة العديد من الآثار السلبية سواء للمجتمع بوجه عام أو الأطفال بوجه خاص، فعدم الإدارة الجيدة للسياحة في ظل عدم وجود آليات وقائية للأطفال يؤدي إلى زيادة تعرض الأطفال للإساءة سواء من قبل السائحين أو المتاجرين بالجنس، فضلاً عن السمعة السيئة التي تكتسبها الوجهة السياحية جراء ذلك **(Sakulpitakphon, 2007, p11)**.

وتعرف السياحة الجنسية أيضًا بأنها السياحة التي يكون الغرض منها شراء الخدمات الجنسية من شخص آخر مقابل المال أو البضائع. ولا تقتصر السياحة الجنسية على السفر إلى وجهات أجنبية من أجل ممارسة الجنس مع شريك أجنبي، بل يمكن أن تكون ظاهرة محلية. وبالتالي، فإن السياحة الجنسية تشمل العرض والطلب على الصعيدين المحلي والدولي. بالنسبة للطلب المحلي، يستلزم ذلك السفر داخل نفس البلد والمشاركة في أنشطة جنسية، بينما ينطوي الطلب الدولي على السفر عبر الحدود الوطنية والانخراط في أنشطة جنسية قد تكون تجارية أو غير ذلك **(Hope, 2014, p 535-536)**.

أما السياحة الجنسية للأطفال، فهي مصطلح يستخدم لوصف استغلال الأطفال من قبل الأشخاص المحليين عندما يكونوا في إجازة**(Jonsson& Nilsson, 2016, p13)**، أو في حالة سفر السائح إلى بلد أجنبي بغرض المشاركة في أعمال جنسية تجارية مع الأطفال. كما عرفها البعض على أنها الاستغلال الجنسي للأطفال من قبل شخص أو أشخاص يسافرون من مكان إلى آخر، وعادة يكون المسافرون من البلدان الغنية ويقصدون البلدان الفقيرة للمشاركة في الأعمال الجنسية مع الأطفال**(Hope, 2014, p 536)** .

وتعد السياحة الجنسية للأطفال أحد أشكال الاستغلال الجنسي المباشر للأطفال، حيث يعرف الاستغلال الجنسي للأطفال وفقًا لتعريف منظمة الصحة بأنه تورط الطفل في نشاط جنسي لا يفهمه تمامًا أو غير قادر على إعطاء موافقة مستنيرة على حدوثه، ويتجلى الاعتداء الجنسي على الأطفال في النشاط القائم بين الطفل وبين شخص بالغ أو بين الطفل وطفل آخر في نفس العمر، وهذا النشاط يهدف إلى إرضاء أو تلبية احتياجات الشخص الآخر **(Ruto, 2009, p179)**، وتتمثل صور الاستغلال الجنسي للأطفال في؛ تحريض أو إكراه الطفل على الانخراط في أي نشاط جنسي غير قانوني، استخدام الطفل في الدعارة أو غيرها من الممارسات الجنسية غير القانونية، أو استخدام الأطفال في انتاج المواد الجنسية الإباحية **(Christiansen, 2015, p VIII)**. بينما يعرف الطفل بأنه أي شخص أقل من 18 عامًا، وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل **(Willis & Levy, 2002,**

(Ruto, 2009, p1418). كما يعرفه قانون المكتب الجنسي في كينيا بأنه أي شخص يقل عمره عن 18 عامًا **(Ruto, 2009, p179)**.

ولا يقتصر الاستغلال الجنسي على الأطفال فحسب، بل يشمل أيضًا كلاً من الرجال والنساء، حيث أن في جميع أنحاء العالم يتم استغلال ملايين الرجال والنساء والأطفال للعمل في مجال الجنس التجاري. وقد أشارت منظمة العمل الدولية في هذا الصدد بأن هناك 21 مليون شخص يتم اجبارهم على العمل في مجال الجنس التجاري، وأن غالبيتهم من النساء والأطفال مقارنة بالرجال. وقد قدرت منظمة العمل الدولية عدد النساء والفتيات اللاتي يعملن في مجال الجنس التجاري بحوالي 11.4 مليون. وعلى الرغم من أن الجنس التجاري لا يأخذ صفته القانونية في كافة دول العالم، إلا أنه يمارس بالفعل ولا تخلو دولة منه، فالجنس التجاري يأخذ صفته القانونية المعترف بممارسته في (49) دولة فقط، بينما هناك (12) دولة لديها قوانين محدودة تسمح ببعض جوانب الجنس التجاري، أما بالنسبة للدول التي لديها قوانين تجرم الجنس التجاري فهم 39 دولة فقط **(Carolin et al., 2015, p1)**.

وتعد السياحة الجنسية للأطفال واحدة من أهم القضايا الأخلاقية في صناعة السياحة، وخاصة بعدما تزايدت معدلاتها في الآونة الأخيرة، حتى أضحت هذه السياحة تمثل ظاهرة عالمية**(Carolin et al., 2015, p1)**، وتشكل تهديدًا مباشرًا على المجتمع بأسره وبمختلف قطاعاته.

لذا جاء الهدف من هذه الدراسة متمثلاً في التعرف على واقع السياحة الجنسية بالسواحل الكينية وماهية العوامل التي جعلت تلك المنطقة مقصدًا للسياحة الجنسية، فضلاً عن العوامل المسؤولة عن انغماس الأطفال في مجال السياحة الجنسية، هذا بالإضافة إلى التعرف على أهم الآثار الصحية والاجتماعية الناجمة عن السياحة الجنسية للأطفال، وطبيعة الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني تجاه تلك الظاهرة.

وتعتمد الدراسة الراهنة على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي لما لهما من أهمية في مثل تلك الدراسات الأنثروبولوجية التي تقوم على تحليل الواقع المعاش، كما ستتبنى الدراسة المدخل البيوثقافي والذي يعنى في المقام الأول بدراسة التأثيرات والتفاعلات المتبادلة بين الجوانب الثقافية والاجتماعية والبيولوجية، أي الاهتمام بتأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على الجوانب البيولوجية للإنسان.

1. واقع السياحة الجنسية للأطفال في كينيا

تعد السياحة الجنسية للأطفال من الممارسات الشائعة في العديد من البلدان الإفريقية، ويعزو ذلك لعدة عوامل منها؛ النزاعات السياسية الداخلية والخارجية، الفقر والانتشار الواسع لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز – والتي سنشير إليها بشيء من التفصيل لاحقًا. الأمر الذي جعل العديد من البلدان الإفريقية هشة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما انعكس بالسلب على العديد من الأسر، حيث حتم ذلك على تلك الأسر الكفاح من أجل البقاء، كما جعل العديد من الأطفال أكثر عرضة للاستغلال الجنسي التجاري حتى يتمكنوا من المساهمة في دخل الأسرة ورعاية ذويهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية. وفي سبيل التخفيف من وطأة الفقر والمشكلات التي تعاني منها غالبية البلدان الإفريقية، أدركت الجهات المعنية أن خير وسيلة لتحقيق ذلك هو إحداث نوع من التنمية السياحية في تلك المناطق، وقد تبنى تلك الفكرة العديد من المعنيين بذلك مثل رابطة السفر الإفريقية والاتحاد الإفريقي والولايات المتحدة. تلك الأمور التي جعلت من السهل على السياحة الجنسية للأطفال أن تجد موقعًا ممتازًا لتحقيق الانتشار الواسع لها، حتى صارت العديد من البلدان الأفريقية تمثل وجهات للسياحة الجنسية للأطفال. ووفقًا لتقرير أعضاء الشبكة الأفريقية التابعة لـ **ECPAT**، فإن البلدان الأكثر تأثراً بالسياحة الجنسية للأطفال هي؛ بنين، الكاميرون، كوت ديفوار، غانا، كينيا، مدغشقر، موريشيوس،

المغرب، نيجيريا، السنغال، جنوب إفريقيا، غامبيا وتنزانيا. وتعد كينيا وجنوب إفريقيا وغامبيا والمغرب وغانا من أكثر الوجهات الشعبية في السياحة الجنسية للأطفال **(Sakulpitakphon, 2007, p6)**.

وتعد السياحة الجنسية ممارسة قانونية مقننة في غالبية تلك البلدان، بل وتجد قبولاً موسعًا من أفراد المجتمع. ففي معظم الحالات تدعم الحكومات تطوير السياحة الجنسية باعتبارها وسيلة لتحقيق العديد من الفوائد الاقتصادية للبلاد مثل زيادة الدخل القومي وتنشيط الأنشطة الأخرى المصاحبة للسياحة مثل؛ المطاعم والحانات والفنادق وغيرها من الأنشطة. كما أن العديد من سكان تلك البلدان ينظرون إلى تقنين قوانين الدعارة والسياحة الجنسية باعتباره أمرًا غير معقول، وذلك لعدة أسباب أهمها؛ أن السياحة الجنسية تمثل طريقة لتوفير فرص العمل في البلدان الفقيرة وتوفير الدخل القومي لها **(Ahmed &Baghdasaryan, 2015, p18)**.

وفيما يتعلق بكينيا، نجد أن السياحة تمثل القوة المالية للاقتصاد الكيني كما تمثل أيضًا المسار الرئيسي للاستغلال الجنسي للأطفال **(Sharon, 2010, p3)**. فلقد أضحت السياحة الجنسية من أهم الأنشطة القائمة في كينيا، ويتجلى لنا ذلك من خلال إدراج كينيا بين الوجهات الرائدة في مجال السياحة الجنسية في العالم**(Hope, 2014, p 538)**.

وتتركز صناعة السياحة الجنسية في كينيا بالمناطق الساحلية، حيث يشتهر الساحل الكيني على طول المحيط الهندي بذلك النمط من السياحة. ويساهم هذا النوع من السياحة بحوالي (66%) من الأنشطة السياحية في كينيا. وعلى الرغم من عدم توفر الاحصائيات الدقيقة، إلا أن السياحة الجنسية تمثل أحد الأنشطة الرئيسية بالسواحل الكينية **(Hope, 2014, p539)**.

وتعد مومباسا -ثاني أكبر مدن كينيا والميناء الرئيسي بها-واحدة من المدن الرئيسية التي تشتهر بالسياحة الجنسية للأطفال، فهي مقصد البحارة ومشاة البحرية الذين يستغلون الأطفال جنسياً بمجرد إرساء مراكبهم بالميناء**(Italy, 2006, p11)**.

وفي كينيا يشكل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا غالبية السكان، حيث نجد أن الفئة العمرية الأقل من 14 عام تمثل 42% من سكان كينيا. ونتيجة لعدم كفاية التدابير القانونية، واجهت كينيا عددًا من التحديات المتعلقة بحماية الطفل، بما في ذلك الانتهاك البدني، والاستغلال الاقتصادي، والإيذاء النفسي، والإهمال، والاتجار بالأطفال، بالإضافة إلى الاستغلال الجنسي وغيرها من التحديات **(Hellen, 2013, pV)**.

ولا تزال الاحصائيات المتعلقة بعدد حالات الاستغلال الجنسي للأطفال محدودة بسبب عدم الإبلاغ عن الحالات الفعلية التي تتعرض للاستغلال الجنسي بكافة صوره، فضلاً عن الطبيعة السرية للفعل الجنسي، ولكن هناك بعض من الدراسات التي تمت بالفعل في هذا الشأن وقدمت لنا احصائيات تقريبية لعدد الأطفال العاملين في مجال السياحة الجنسية منها دراسة "اليونيسيف" (2006) و التي أكدت على أن هناك ما يقرب من 30 ألف طفل يعملون في مجال السياحة الجنسية، ودراسة "**ECPIK**" (2009) التي أكدت على أن عدد الأطفال الذين يعملون في مجال السياحة الجنسية في مناطق ماليندي ومومباسا ونيروبي يقدر بحوالي 50 ألف طفل . وبالتالي فإن أعداد الأطفال المنخرطين في مجال السياحة الجنسية يزداد عامًا بعد عام ويمكن أن تستمر هذه الزيادة في الارتفاع إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة لمنع ذلك.

تتم السياحة الجنسية للأطفال في كينيا عبر شبكات ذات أطراف متعددة، حيث تتضمن تلك الشبكات العديد من الشركاء في تلك العلاقة، فهي تضم (السائحون)، الوسطاء (الوكلاء)، والضحية (الطفل)، وقد قام كلاً من "روفائيل وهاوكي" (**Hawke A. & Raphael A**) في دراستهم التي أجريت عام (2016) بتحديد خصائص هؤلاء الشركاء على النحو التالي؛

- **السائحون:** ان السياحة الجنسية للأطفال في كينيا غير قاصرة على السائحين الوافدين من خارج كينيا فحسب، بل تشمل أيضًا السائحين الداخليين القادمين من كافة أنحاء كينيا قاصدين تلك المناطق المشتهرة بالسياحة الجنسية للأطفال.

ولذلك تتعدد وتتنوع جنسيات القائمين بعملية الاستغلال الجنسي للأطفال في كينيا، فقد أكدت الدراسة أن هناك بعض السائحين القادمين من بعض الدول الأجنبية كالولايات المتحدة، المملكة المتحدة، إيطاليا، ألمانيا، كندا، كوريا والصين. والبعض منهم قادمين من الدول الإفريقية مثل؛ جنوب أفريقيا، نيجيريا، إثيوبيا، الصومال، رواندا، السودان، أوغندا وتنزانيا. بالإضافة إلى القادمين من كينيا نفسها، والذين يأتون من الأحياء الثرية مثل؛ لافينج تونوبوروبورو وبارك لاندزو ويستلاندز مستهدفين الأحياء الفقيرة مثل؛ كاريوبانجيو ماباتينيو موكورو وداندو راودونهوملو أوموجا لغرض الاستغلال الجنسي للأطفال (Hawke & Raphael, 2015, p23).

- **الوسطاء (الوكلاء):** يعد الوسيط هنا هو القائم بتسهيل عملية السياحة الجنسية للأطفال، أي حلقة الوصل بين السائح والطفل. وتتعدد وتتنوع صور الوسطاء في كينيا لتشمل؛ سائقي سيارات الأجرة، سائقي الدراجات النارية، الباعة الجائلين، وكالات التوظيف والسفر، قائدي العصابات الإجرامية، أصحاب الحانات والخمارات وهم الأكثر شهرة في هذا المجال. ويندرج ضمن الوسطاء أيضًا؛ الوالدين، الأصدقاء، الأقارب، والأوصياء . بالإضافة إلى العاملين في مجال الجنس والذين يقومون بتقديم الأطفال كخدمات جنسية للعاملين في الفنادق من أجل تسهيل عملية وصولهم للسياح المتواجدين بالفندق (Jones, 2006, pviii).

ويقوم الوسطاء باستقطاب الأطفال بإعطائهم وعود زائفة عن الثروة والأموال لإغرائهم للانغماس في تلك العلاقات الجنسية مقابل الحصول على المال والخدمات. ويقوم الوسطاء باستقطاب الأطفال من العديد من الأماكن، وغالبية تلك الأماكن تأخذ الصفة القانونية في عملها ولكن يتم استقطاب الأطفال بها في الخفاء، ومن تلك الأماكن؛ قاعات الفيديو، المدارس، قاعات التدليك Spa، الحدائق العامة، المواصلات العامة، مكاتب توظيف الخادمات، ومواقع التواصل الاجتماعي(Hawke & Raphael, 2015, p24).

- **الأطفال (الضحايا):** ان غالبية الأطفال الذين يتم استغلالهم جنسيًا في مجال السياحة الجنسية ينتمون إلى الأماكن والأحياء الفقيرة، ويعتبر الأيتام والعائلين لأسرهم أكثر الأطفال عرضة للاستغلال الجنسي التجاري .

وتشير التقارير إلى أن هؤلاء الأطفال يشرعون بالانغماس في العلاقات الجنسية في مجال السياحة الجنسية قبل سن البلوغ، وأن الغالبية العظمى منهم تشرع في ذلك بداية من عمر 12 عام وما فوق (Jones, 2006, p32). ولكن مع زيادة الطلب على السياحة الجنسية في كينيا أصبح الأطفال المتورطين في العلاقات الجنسية أصغر سنًا، حيث يزداد الطلب على صغار السن لعدة اعتبارات أهمها؛ اعتقاد راغبي الجنس بأن هؤلاء الأطفال أقل عرضه للإصابة بالأمراض المنقولة جنسيًا، بالإضافة إلى أن هؤلاء الصغار يتسمون بسمات البراءة والضعف التي يفضلها راغبي الجنس(Hope, 2014, p 540).

وقد أشارت دراسة "جونز" (2006) إلى أن العديد من الفتيات الأصغر سنًا بدأن العمل في مجال الجنس من خلال الحانات المحلية وذلك لاكتساب الخبرة والحصول على المال الذي يمكنهن من شراء الملابس والحلي والقيام بعمل تسريحات الشعر التي تمكنهن من الوصول إلى سوق السياحة الجنسية فيما بعد (Jones, 2006, pvi).

وقد أشارت دراسة "اليونيسف" UNICIF (2006) إلى أن 30% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين (12-18) سنة والذين يعيشون في المناطق الساحلية في ماليندیوموباسا وكليفي ودياني قد انغمسوا بالفعل في ممارسات جنسية عارضة، وأن ما بين 10000 -15000 فتاة تعيش في هذه المناطق يتم استغلالهن جنسياً في السياحة على فترات غير منتظمة أو موسمية. بينما يتم استغلال ما بين 2000 -3000 فتاة وولد جنسيًا على مدار السنة من قبل السياح راغبي الجنس في هذه المناطق نفسها(Otieno, 2016, p13). وخلال مواسم السياحة

المنخفضة، يعوض الطلب المحلي الانخفاض في الاستغلال الجنسي للأطفال من قبل السياح الأجانب، حيث أن الأطفال الذين يتم استغلالهم جنسيًا في مجال الجنس التجاري يجبرون على تقديم الخدمات الجنسية للسكان المحليين الذين يساعدونهم في الوصول إلى السائحين الأجانب (Sharon, 2010, p4).

وفي المسح الذي قامت به ECPIK عام (2009) لحصر عدد الأطفال الذين يعملون في مجال السياحة الجنسية، تبين أن هناك ما يقدر بحوالي 50.000 طفل يشاركون في مجال السياحة الجنسية(Hellen, 2013, p6). ومن خلال ملاحظة نسب انغماس الأطفال في هذا النوع من السياحة بدراسة اليونسيف عام (2006) ودراسة ECPIK عام (2009) يتبين لنا أن المعدلات في تزايد مستمر، ويمكن أن تستمر تلك الزيادة إذا لم يتم اتخاذ التدابير المناسبة والفعالة لمنع استغلال الأطفال في مجال السياحة الجنسية.

2. العوامل المساهمة في رواج السياحة الجنسية للأطفال في سواحل كينيا.

هناك العديد من العوامل التي ساهمت بالفعل في رواج السياحة الجنسية للأطفال في كينيا، ومن أهم تلك العوامل:

2-1 المقومات الطبيعية والبشرية: تزخر كينيا بالعديد من المقومات الطبيعية والبشرية المساهمة بشكل واضح في رواج السياحة بوجه عام والسياحة الجنسية بوجه خاص. حيث جعلت تلك المقومات سواحل كينيا بمثابة مناطق جذب سياحي للسائحين من مختلف الجنسيات. وتتمثل تلك المقومات في الحياة البرية، الشواطئ الرملية البيضاء، الشمس الساطعة، المظاهر الطبيعية الخلابة، بالإضافة إلى الثقافات المتنوعة والمواقع التاريخية والمتاحف الوطنية والمتنزهات الوطنية والمحميات المنتشرة بالقرب من الساحل (Omondi, 2003, p6).

2-2 تطور البنية التحتية: حيث ساهم اهتمام الحكومة الكينية بتطوير مطار مومباسا وارتقائه للمستوى الدولي في رواج السياحة الجنسية في سواحل كينيا، حيث بات المطار يستقبل رحلات جوية قادمة مباشرة من أوروبا، وهذا ما جعل تكلفة السفر منخفضة بالنسبة للسائحين مقارنة بالسفر البحري والبري، فالرحلات الجوية هي وسيلة أرخص للقيام برحلات المسافات الطويلة إلى كينيا. ومع إدخال أنواع جديدة من الرحلات الجوية، أصبح السياح من ألمانيا وسويسرا وإيطاليا وأجزاء أخرى من أوروبا قادرين على المجيء مباشرة إلى كينيا عن طريق مطار مومباسا . فضلاً عن تطور الطرق السريعة التي تربط بين الوجهات السياحية والتي سهلت عملية وصول المتاجرين بالأطفال والسياح الراغبون في ممارسة الجنس مع الأطفال(Sakulpitakphon, 2007, p9).

2-3 التوسع الهائل في السياحة العالمية:لقد ساهم التوسع الهائل في مجال السياحة العالمية في تسهيل عملية وصول راغبي الجنس مع الأطفال إلى أي بلد. فقد ساهم النمو السريع في السفر الجوي وانخفاض تكلفته في وصول عدد كبير من السياح إلى الوجهات الناشئة. كما ساهم إلغاء تأشيرات الدخول وفتح الحدود إلى توافد المزيد من السياح للجهات المقصودة (ECPAT, 2016, p22).

2-4 عدم كفاية مخصصات ميزانية كينيا لتمويل المشروعات المختلفة: لقد ساهم كفاية مخصصات ميزانية كينيا لتمويل المشروعات المختلفة مثل، خط السكة الحديدية، ومصنع الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى خطة توفير الحاسب الآلي النقال للتلاميذ وغيرها من المشروعات-في دفع حكومة كينيا إلى اللجوء للبلدان الأخرى للحصول على التمويل الكافي لإقامة تلك المشروعات. ونتيجة لذلك، تلقت كينيا عدد متزايد من المستثمرين الأجانب الذين أقاموا في المجتمعات الكينية لغرض المشاركة في هذه الاستثمارات والمشروعات المختلفة. وقد زاد طلب هؤلاء المستثمرين على الخدمات الجنسية وخاصة من الأطفال الذين يتسمون بالضعف وعدم القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون حياتهم والذين يتم استقطابهم من الأحياء الفقيرة عن طريق إغرائهم بوعود زائفة

وعروض العمل والمال الوفير وغيرها من المكافآت (Hawke & Raphael, 2015, p24). ولذلك بات الاستثمار الأجنبي أحد العوامل المساهمة في رواج السياحة الجنسية للأطفال.

2-5 التطور الهائل في مجال التكنولوجيا: لعب التطور الهائل الذي شهدته التكنولوجيا في الآونة الأخيرة دورًا لا يستهان به في رواج السياحة الجنسية للأطفال، حيث ساهم تطور شبكة الانترنت وانتشار الهواتف المحمولة محلية الصنع رخيصة الثمن في زيادة معدلات اقتناء تلك الأجهزة لدى الأطفال وسهولة وصولهم لمواقع التواصل الاجتماعي المختلفة والتي يستقطب من خلالها مرتكبي الجرائم الجنسية الأطفال، بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى المواقع الإباحية دون قيود والتي تحتوي على العديد من مقاطع الفيديو. ولقد اعتمد الكثير من مدراء شبكات الاستغلال الجنسي للأطفال على تلك المواقع الإباحية لعرض بعض مقاطع الفيديو على الأطفال وذلك لتدريبهم على كيفية الأداء اثناء العلاقة الجنسية مع راغبي الجنس .

2-6 تقنين السياحة الجنسية والاعتراف بها: تعد السياحة الجنسية بمثابة الممارسة التي تحظى بالصفة القانونية وفي معظم الحالات تدعم الحكومات تطوير السياحة الجنسية، باعتبارها وسيلة لتحقيق العديد من الفوائد الاقتصادية للبلاد. ولعل تلك الصفة القانونية هي التي جعلت العديد من السكان يبدون التسامح والقبول مع تلك الظاهرة وينظرون إلى تقنين القوانين المتعلقة بالجرائم الجنسية والدعارة باعتبارها من الأمور غير المعقولة. كما ساهمت تلك الصفة القانونية التي تحظى بها السياحة الجنسية للأطفال في كينيا في قيام العديد من وكلاء السياحة المحليين والأجانب والمتاجرين بالأطفال في مجال السياحة الجنسية بتسهيل وصول السياح للمدن والمناطق التي تشتهر بالسياحة الجنسية للأطفال، كما يقوم منظمي الرقصات التقليدية الموجهة للسائحين باستخدام الأطفال في تلك العروض كنوع من الدعاية لهم لاستقطاب السائحين لممارسة الجنس معهم أو القيام بإنتاج الأفلام الإباحية، وقد أكدت العديد من الدراسات على الانتشار الموسع لإنتاج الأفلام الإباحية للأطفال في العديد من مدن الساحل الكيني مثل مومباساومالينديولامو(Sharon, 2010, p3).

2-7 ضعف وغياب آليات حماية الأطفال: يعد غياب وضعف الآليات وعدم تفعيل القوانين التي تضمن الحفاظ على سلامة الأطفال (إن وجدت) من العوامل الرئيسية والممهدة لرواج السياحة الجنسية للأطفال، وقد أكد على ذلك الدراسة التي أجراها ائتلاف غانا غير الحكومي المعني بحقوق الطفل عام 2006، حيث أشارت الدراسة إلى أن السياح الراغبين في ممارسة الجنس مع الأطفال يدركون جيدًا الوجهات التي تخلو من وجود آليات لحماية الأطفال وبالتالي يتوافدون عليها لتأكدهم من توافر الأطفال غير المحميين بها، وخاصة الذكور منهم(Sakulpitakphon, 2007, p9).

وبالتالي، يمكننا القول بأن السياحة الجنسية للأطفال في كينيا تعد نتاجًا لتضافر مجموعة من العوامل المختلفة كتطور البنية التحتية للسفر والسياحة في ظل التوسع الهائل للسياحة العالمية، والتطور التكنولوجي، وتوافد المستثمرين الأجانب، فضلاً عن وجود نوع من التقنين والاعتراف الذي يحظى به ذلك النمط من السياحة في ظل غياب آليات حماية الطفل في المجتمع. كل هذه الأمور السالف الإشارة إليها ساهمت بالفعل في ازدهار السياحة الجنسية للأطفال في مختلف أنحاء العالم.

3. العوامل المسئولة عن انغماس الأطفال في مجال السياحة الجنسية

ساهمت العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في انغماس الأطفال في مجال السياحة الجنسية، ويندرج تحت قائمة تلك العوامل؛ الفقر، التميز الجنسي، وانخفاض مستوى التعليم، وعدم تفعيل قوانين مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال وغيره من العوامل. وقد تختلف الأسباب المحددة للاستغلال الجنسي للأطفال من مجتمع لأخر ومن بلد لأخر. فعلى سبيل المثال، في نيجيريا، ساهم سوء المعاملة الوالدية في تعرض

الأطفال للاستغلال الجنسي من خلال العمل في مجال الجنس التجاري، بينما في نيبال كان الفقر هو الدافع الرئيسي لذلك. أما في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبط الاستغلال الجنسي للأطفال بالإيذاء الجنسي الذي تعرضوا له في مرحلة الطفولة (Willis & Levy, 2002, p1419).

أما في كينيا، فقد تعددت وتنوعت العوامل التي ساهمت في انغماس الأطفال في مجال السياحة الجنسية. فقد أشارت دراسة "هاوكي ورافايل" Hawke A. & Raphael A. (2015) إلى أن أهم تلك العوامل هي؛ الفقر الأسري (87٪)، سهولة الوصول إلى قاعات الفيديو (53٪)، انخفاض مستوى التعليم (52٪)، العيش في منازل مستقلة عن الأسرة (46٪)، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل؛ الافتقار إلى ضبط النفس، غياب التوجيه والإرشاد الأسري، ضغط الأقران، التعرض المبكر لنمط الحياة الأجنبية، إدمان المخدرات (Hawke & Raphael, 2015, p4).

كما أشارت دراسة "جونز Jones (2006) إلى أن هناك بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية تساهم بشكل واضح في انغماس الأطفال في السياحة الجنسية، ويحتل المرتبة الأولى من تلك العوامل؛ الفقر (77٪) والذي يعد السبب الرئيسي والقوة الدافعة لانغماس الأطفال في ممارسة الجنس. حيث يقوم الآباء بتقديم أبنائهم مقابل الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والشراب والمأوى، أو للحصول على الوظائف في المدن والتي غالبًا ما يعدهم بها الوسطاء أو الراغبين في الجنس التجاري. وقد يكون الدافع وراء الانغماس في مجال السياحة الجنسية برغبة من الأطفال أنفسهم للتخلص من حالة الفقر والحرمان التي يعيشونها والتمكن من تحقيق تطلعاتهم وآمالهم. بينما جاء في المرتبة الثانية لتلك العوامل ضغط الأقران (58٪)، ثم نقص الدعم العائلي (43٪) في المرتبة الثالثة، بينما جاءت الرغبة في الحصول على المكانة والهيبة (19٪) في المرتبة الرابعة. كما أشارت الدراسة إلى أن انغماس الأطفال في هذا المجال جاء نتيجة دعم الأقران والأصدقاء (87.6٪)، والتحفيز الذاتي (53.1٪)، الآباء والأمهات (33.6٪)، بالإضافة إلى أفراد الأسرة الآخرين (العمات وأبناء العم)، والجيران (Jones, 2006, p36).

هذا ويعد مرض الإيدز أحد العوامل المساهمة في انغماس الكثير من الأطفال في مجال السياحة الجنسية، فلقد ساهم ارتفاع معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز في كينيا بالفعل في انخراط الكثير من الأطفال في مجال السياحة الجنسية سواء كان ذلك ناجمًا عن العرض أو الطلب. فقد انخرط العديد من الاطفال في السياحة الجنسية نتيجة لوفاة الوالدين العائلين للطفل جراء الإصابة بالإيدز وتركه منفردًا دون وجود معيل له، الأمر الذي دفع بهم لعرض أنفسهم على راغبي الجنس أو على الوسطاء للعمل في هذا المجال بغرض توفير الاحتياجات الأساسية له (Eva, 1999, p37). وفي هذا الصدد أكدت دراسة ECPAT على أن هناك احتمالية كبيرة لانغماس الأطفال الأيتام -الذين فقدوا أحد والديهم أو كلاهما بسبب الإيدز-في ممارسة الجنس التجاري في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات من وفاة الوالدين، كما يصبح هؤلاء الأطفال عرضه للاستغلال الجنسي في مجال السياحة الجنسية(Sakulpitakphon, 2007, p5) . ومن ناحية أخرى، قد يكون اقبال الطفل على هذا النوع من السياحة وعرض نفسه على الوسطاء ناجمًا عن إصابة أحد الوالدين أو كلاهما بالإيدز، وما يترتب على ذلك من تولي الطفل مسؤولية إعالة الأسرة (Italy, 2006, p15). أما فيما يتعلق بالطلب، فقد ارتفعت معدلات طلب السياح للأطفال في مجال السياحة الجنسية نتيجة لعدة اعتبارات، وهي؛ عدم معارضة الطفل لممارسة الجنس بدون استخدام الواقي الذكري، اعتقاد السياح بأن الأطفال والعذارى خاليين من فيروس نقص المناعة البشرية وبالتالي تكون ممارسة الجنس آمنة، أو نتيجة لاعتقاد السياح بالأسطورة القائلة بأن ممارسة الجنس مع الفتيات العذارى تساهم في الشفاء من مرض الإيدز (Eva, 1999, p37).

كما لعب ضعف الأسرة وانهيار القيم الأسرية دورًا لا يستهان به في انغماس الكثير من الأطفال في مجال السياحة الجنسية، فالأسرة هي اللبنة الأولى التي تستقبل الطفل، ومنها يستقي قيمه ومعارفه وتتشكل ثقافته. ولكن في الوقت الحالي أصبحت الأسرة في كينيا تواجه العديد من التحديات التي تعرقل قيامها بهذا الدور حتى باتت الأسرة ضعيفة في مواجهة تلك التحديات المؤثرة على القيم. وقد أكدت دراسة Christiansen (2015) ذلك، حيث أشارت إلى أن ضعف وانهيار الأسرة لعب دورًا هامًا في انغماس الكثير من الأطفال في مجال السياحة الجنسية، حيث باتت الأسرة ضعيفة وغير قادرة على مواجهة العديد من التحديات الطارئة كزيادة تطلعات الأطفال في مقابل ارتفاع معدلات الفقر، بالإضافة إلى التوسع الحضري وازدهار النشاط السياحي وما رافقه من زيادة عدد الفنادق التي وفرت العديد من فرص العمل ذات العائد المجدي. تلك الأمور جعلت الأسرة هشة وضعيفة في قيامها بدورها المنوط بها تجاه الأطفال، الأمر الذي ترتب عليه فقدان السيطرة على الأطفال (Christiansen, 2015, p 187).

كما ساهم تدهور العلاقات الأسرية في انغماس العديد من الأطفال في السياحة الجنسية، فلقد أثبتت العديد من الدراسات أن الأطفال الذين ينتمون إلى الأسر المفككة والتي يتخللها العديد من المشكلات الاجتماعية – كالإيذاء البدني والجنسي، والهجر وغيره-هم أكثر عرضة للاستغلال الجنسي بوجه عام مقارنة بأقرانهم من الأطفال الذين يترعرعون في كنف أسر مستقرة اجتماعيًا. حيث أن تعرض الأطفال الذكور والإناث للإيذاء وسوء المعاملة-لا سيما الإيذاء الجنسي-، يجعلهم أكثر عرضه للاستغلال الجنسي التجاري بدرجة أكبر (80%) من الأطفال الذين لم يتعرضوا للإيذاء، وذلك لأن المشاعر الناجمة عن تعرضهم للإيذاء الجنسي المسبق -كتدني احترام الذات والشعور بالخجل والذنب-تخفف من وطأة الانخراط في مجال الجنس التجاري بكافة صوره مقارنة بأقرانهم الذين لم يتعرضوا للإيذاء المسبق والذين قد تنتابهم تلك المشاعر. هذا بالإضافة إلى أن نشأة الطفل في أسرة غير مستقرة قد تدفعه للعمل في مجال الجنس التجاري كوسيلة لحصول على الاهتمام والحب اللذان يفتقدهما. ومن ناحية أخرى قد يتسبب تدهور العلاقات الأسرية والتعرض للإيذاء البدني والنفسي في تشرد الأطفال في الشوارع مما يجعلهم أكثر عرضه لخطر الاستغلال الجنسي التجاري بغرض توفير الاحتياجات والمتطلبات الأساسية لهم لضمان البقاء (Terre des Hommes, 2018, p12).

ولعل من الأمور الأخرى التي ساهمت بشكل واضح في انضمام العديد من الأطفال لمجال السياحة الجنسية، بل ساهم أيضًا في الانتشار الموسع لذلك النمط من السياحة؛ ذلك الأمر المتعلق بالقبول الثقافي المجتمعي للظاهرة نفسها وسماح المجتمع لممارستها، حيث أن قطاع عريض من الأسر يتقبل فكرة عمل الأطفال في مجال الجنس ولا ينظر لذلك الأمر على أنه انتهاكًا لحقوق الطفل وشكلاً من أشكال العنف تجاه الأطفال (Eva, 1999, p36).

وفي ضوء ما سبق، يتبين لنا ان انغماس الأطفال في مجال السياحة الجنسية قد ازداد نتيجة لعدة عوامل يترأسها الفقر، ثم تتبعه بعض العوامل الأخرى مثل انتشار مرض الإيدز، تدهور العلاقات الأسرية وضعف القيم الاجتماعية، بالإضافة إلى غياب الدعم العائلي، وتواطؤ قطاع عريض من المجتمع المحلي فيما يتعلق القبول المجتمعي الموسع لممارسة الجنس مع الأطفال والذي جعل من السهل نسبيًا على الأطفال الانجراف إلى مجال السياحة الجنسية للعمل به للحصول على المال اللازم.

4. العواقب الصحية والاجتماعية الناجمة عن السياحة الجنسية للأطفال

من البديهي أن تترك السياحة في أي مجتمع من المجتمعات العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالسياحة تؤثر على نمط القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تعمل على تغير نمط الحياة

السائد. هذا بالإضافة إلى أنها تمثل مصدر دخل رئيسي خاصة في البلدان الفقيرة وغير المتقدمة، ولم يقتصر تأثير السياحة على ذلك فحسب، بل تترك آثارها أيضًا على النظام القانوني السائد في المجتمع، وذلك لأن السياحة – وخاصة السياحة الجنسية التي تمثل القطاع المظلم من صناعة السياحة-غالبًا ما يرافقها ظهور بعض الأنشطة غير القانونية مثل الاتجار بالبشر وإساءة معاملة الأطفال والاستغلال الجنسي لهم وارتفاع معدلات الدعارة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الجريمة، والتهريب وغيرها من الأنشطة الاجتماعية غير المرغوب بها (Ahmed &Baghdasaryan, 2015, p17).

وبالنظر للسياحة الجنسية للأطفال نجد أن شأنها شأن العمل في مجال الجنس التجاري، يترتب عليها العديد من العواقب الصحية والاجتماعية الوخيمة والتي غالبًا ما تعاني منها كافة الدول التي تنتشر بها تلك الممارسات الجنسية المحفوفة بالمخاطر.

وعلى الرغم من أن معظم التقارير تؤكد على المخاطر التي سيتعرض لها الأطفال الذين يقومون بالممارسات الجنسية خلال الاتجار بالجنس وما يترتب عليه من المشكلات الصحية الخطيرة؛ إلا أن هناك القليل جداً من البيانات الموثقة حول معدلات الإصابة بالأمراض ومعدلات الوفيات نتيجة تلك الممارسات، ويعزو ذلك إلى عدم نشر نتائج الدراسات التي أجريت في هذا الشأن، وعدم إمكانية الوصول لتلك الدراسات، بالإضافة إلى اهتمام غالبية الدراسات بالحصول على بيانات نوعية وليس كمية عن تلك العواقب الصحية، وصعوبة الحصول على تمويل للقيام بالدراسات الكمية الموسعة. وتتمثل العواقب الصحية التي يواجها الأطفال الذين ينغمسون في مجال السياحة الجنسية في؛ الأمراض المعدية والحمل والأمراض العقلية وإدمان المواد المخدرة والعنف (Willis & Levy, 2002, p1419).

وقد أكدت العديد من الدراسات عل حدوث الحمل لدى الفتيات الصغيرات اللاتي ينغمسن في مجال السياحة الجنسية، وما يترتب على ذلك من التعرض لمضاعفات الولادة وتعسرها وأنجاب أطفالًا غير مكتملي النمو وفي وقت مبكر، فضلاً عن أن غالبية هؤلاء الأطفال يعانون من انخفاض الوزن والعديد من المشاكل الصحية الأخرى (American Bar Assoc, 1999, p33).

فقد أشارت دراسة "جونز" (2006) إلى أن هناك العديد من الآثار الاجتماعية والصحية المترتبة على السياحة الجنسية للأطفال، ومن أهم تلك الآثار؛ ارتفاع معدلات التسرب من المدارس وانتشار الأمية، ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسياً الأخرى، الانحطاط الأخلاقي، وتعاطي المخدرات والكحول(Jones, 2006, p43).

وقد أفادت بعض الدراسات التي أجريت في هذا الشأن بأن الأطفال هم الأكثر عرضة للإصابة بالأمراض المنقولة جنسياً مقارنة بالبالغين، وذلك لأن أجسامهم غير متطورة بشكل كامل وعرضة للتلف بسهولة (ECPAT, 2016, p8). فضلاً عن عدم قدرتهم على التفاوض بشأن استخدام الوسائل الوقائية مع القائمين بالاستغلال الجنسي. ومن ضمن الآثار الصحية الأخرى المترتبة على السياحة الجنسية والاستغلال الجنسي للأطفال، الإصابة بسرطان عنق الرحم والذي يصاب به العديد من العاملات في مجال الجنس التجاري نتيجة لتعدد الشركاء الجنسيين، ولكن لا ترتبط الإصابة به لدى الأطفال بذلك السبب؛ بل هناك احتمالية كبيرة للإصابة به عند أول اتصال جنسي لهن (Willis & Levy, 2002, p1421).

كما أكدت العديد من الدراسات على وجود مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية التي يعاني منها هؤلاء الأطفال، ومن تلك الآثار؛ الشعور بالخجل، الشعور بالذنب، عدم الثقة بالنفس. بالإضافة إلى بعض الآثار النفسية الأخرى مثل؛ الكوابيس، الأرق، والاكتئاب، ويمكن أن ينتهي بهم الأمر إلى تعاطي المخدرات أو محاولة الانتحار (ECPAT, 2016, p8).

ومن ناحية أخرى، أكدت الدراسة التي أجرتها حكومة كينيا بالتعاون مع اليونيسيف (2003) على أن عمل العديد من الأطفال في مجال السياحة الجنسية ترتب عليه انقطاعهم المستمر عن مواصلة الدراسة وكثرة تغيبهم بالإضافة إلى تسرب العديد منهم من التعليم حتى يتمكنوا من العمل والحصول على المال اللازم (Christiansen, 2015, p189).

وفي ضوء ما سبق استعراضه بشأن الآثار المحتمل والمتوقع حدوثها نتيجة الاستغلال الجنسي للأطفال في مجال السياحة الجنسية، يمكننا إيجاز تلك الآثار في النقاط التالية؛

- **آثار اجتماعية**؛ وتشمل (التسرب من المدرسة وعدم مواصلة التعليم).

- **آثار نفسية**؛ وتشمل (الشعور الخجل، الشعور بالذنب، عدم الثقة بالنفس، الكوابيس، الأرق، الاكتئاب، تعاطي المخدرات، محاولة الانتحار).

- **آثار صحية**؛ وتشمل (الأمراض المعدية، ، الأمراض العقلية، الأمراض المنقولة جنسيًا، الإصابة بسرطان عنق الرحم، الحمل المبكر، تعسر الولادة ، ولادة أطفال غير مكتملي النمو)

5. الموقف المجتمعي ودور منظمات المجتمع المدني تجاه السياحة الجنسية للأطفال

لقد ساهمت زيادة معدلات الفقر في كينيا على القبول المجتمعي للسياحة الجنسية بوجه عام والاستغلال الجنسي للأطفال بهذه السياحة بوجه خاص.

وقد تجلى لنا ذلك في ضوء النتائج التي توصلت لها دراسة "جونز" Jones (2006)، حيث قامت الدراسة بقياس الموقف المجتمعي تجاه الاستغلال الجنسي للأطفال وإشراكهم في السياحة الجنسية، وقد تبين لنا أن (76.3%) ينظرون إلى مشاركة الفتيات الصغار في السياحة الجنسية واستغلالهم جنسًيا باعتباره أمرًا مقبولاً، بينما (58.19٪) ينظرون إلى مشاركة الفتية في السياحة الجنسية واستغلالهم جنسيًا يعد من الأمور المقبولة. هذا بالإضافة إلى أن (3021%) ينظرون إلى الاستغلال الجنسي للفتية من قبل الذكور من الأمور والممارسات المقبولة. ومن الملاحظ في ضوء النسب السابقة أن هناك قبول موسع للاستغلال الجنسي للفتيات مقابل الفتية.

كما أكدت لنا أيضًا دراسة "هوب" Hope (2013) ذلك القبول المجتمعي الموسع للاستغلال الجنسي للأطفال، حيث أشارت الدراسة إلى أن ما يقرب من (60٪) من عينة الدراسة ينظرون إلى الاستغلال الجنسي للأطفال في مجال السياحة الجنسية باعتباره من الأمور المقبولة.

ولكن بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية بالأطفال والسياحة كان الوضع مختلفًا تمامًا، حيث أدركت تلك المنظمات والجهات مدى خطورة الاستغلال الجنسي للأطفال في مجال السياحة الجنسية سواء على مستوى المستغلين أنفسهم، أو على مستوى الدولة ككل، حيث كما سبق وأشرنا أن السياحة الجنسية تكسب الوجهة السياحية المزيد من السمعة السيئة. لذلك كانت هناك العديد من الجهود المبذولة والتحركات الفعلية تجاه ذلك الشأن. وفي هذا الصدد، سنكتفي هنا بالإشارة إلى نموذج من منظمات المجتمع المدني الفعالة في هذا المجال لتوضيح الدور الذي تقوم به للتصدي لهذه الظاهرة، وهو نموذج شبكة "القضاء على الاستغلال الجنسي والاتجار بالأطفال (ECPAT) "ودورها في تنفيذ مدونة قانون السلوك لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي.

5-1 شبكة "القضاء على الاستغلال الجنسي والاتجار بالأطفال (ECPAT) "ودورها في تنفيذ مدونة قانون السلوك لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي (Sakulpitakphon, 2007. Westman, 2007.Ferran, 2008).

تعد شبكة "القضاء على الاستغلال الجنسي والاتجار بالأطفال" (ECPAT) إحدى منظمات المجتمع المدني التي أنشئت عام 1990، وتهدف هذه الشبكة في المقام الأول إلى القضاء على الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت أو السفر والسياحة كما تهدف إلى القضاء على الاتجار بهم في الممارسات الجنسية المختلفة في العديد من دول العالم.

وفي إطار اهتمام هذه المنظمة بقضية حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي؛ قامت بإقرار مشروع "مدونة قواعد السلوك لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة"، والتي تم تفعيلها في كينيا عام (2003) بدعم تقني من شركةRespect ، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (UNWTO) .

وتعد تلك المدونة بمثابة أداة دولية معترف بها تمامًا من قبل القائمين على صناعة السياحة ووكالات الأمم المتحدة ولها هيكلها ومبادئها التوجيهية الخاصة لضمان جودتها في جميع أنحاء العالم. وقد أصبحت هذه المدونة ذات شهرة عالمية وتضم أكثر من 600 عضو وتقوم بتنفيذ قواعدها في 23 دولة على مستوى العالم، كما بلغ عدد السياح الدوليين الذين تصل إليهم مدونة قواعد السلوك كل عام بنحو 30 مليون.

وقد تمثل الهدف الأولي للمشروع في تنمية الوعي حول الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال وإنشاء شبكة تضم أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص وحكومة كينيا والمنظمات غير الحكومية. وتستهدف في المقام الأول القطاع الخاص المتمثل في الشركات والمؤسسات التجارية الدولية المرتبطة بالسياحة التي تسهل عملية نقل السائحين إلى الوجهات المشهورة برواج السياحة الجنسية للأطفال.

وتتضمن مدونة قواعد السلوك ستة معايير أساسية يتعين على الشركات السياحية الموقعة عليها القيام بتنفيذها، وتتمثل تلك المعايير في؛

- وضع سياسة أخلاقية تجاه الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.
- تدريب العاملين في الجهات المعنية بالسياحة على تنفيذ معايير تلك المدونة.
- إدخال بند في العقود المبرمة بين الجهات المرسلة للسياح وبين مقدمي خدمات السياحة في الوجهة السياحية ينص على نبذ مشترك للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.
- توفير المعلومات المتعلقة بنبذ الاستغلال الجنسي للأطفال للسائحين القادمين للوجهة السياحية عن طريق الكتالوجات والكتيبات والأفلام التي يتم توزيعها وعرضها عليهم على متن الطائرة وعلى التذاكر والصفحات الرئيسية.
- توفير المعلومات حول مدونة قواعد السلوك وسياستها للسكان المحليين في الوجهات السياحية.
- تقديم تقارير سنوية عن مستوى تنفيذ مدونة السلوك لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة من قبل الجهات الموقعة على المدونة.

ويتم تنفيذ المدونة على مستويين؛ المستوى الوطني وتتولى مهام تنفيذها الشركات الموقعة على المدونة والتي توجد في الوجهة السياحية، أما المستوى الدولي، فيتولى مهام التنفيذ إحدى الشركات الموقعة على المدونة مثل أكور (Accor) ، وهي مجموعة فنادق فرنسية تعمل في (92) دولة على مستوى العالم، حيث تقوم أكور بترويج المدونة ورفع مستوى الوعي حول مسألة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال في فنادقهم في جميع أنحاء إفريقيا.

وقد انتهجت شبكة (**ECPAT**) في تنفيذها للمدونة نهجًا يمثل في مرحلتين رئيسيتين، هما:

- المرحلة الأولى (2003- 2006)

بدأت (ECPAT) بتنفيذ المرحلة الأولى من المدونة في البلدان المرسلة للسائحين وفي كينيا ذاتها، كما تم إنتاج المواد اللازمة لتنمية الوعي لدى السكان والجهات المعنية وأصحاب المصلحة، بالإضافة إلى إعداد دليل

لتدريب المدربين وإنشاء موقع على الويب بعنوان "رمز كينيا". وقد استمرت مرحلة التنفيذ الأولية لمدة أربع سنوات بتمويل من وكالة التنمية النمساوية

وفي بادئ الأمر كان الوعي حول الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال بشكل عام والسياحة الجنسية للأطفال بوجه خاص محدودًا في كينيا. لذلك، لم يتلق المشروع الكثير من الدعم من قبل الحكومة الكينية، فضلاً عن بعض التحديات الأخرى التي واجهت المشروع مثل؛ نقص القدرات والكوادر البشرية المدربة جيدًا، وهذا ما جعل المشروع يستغرق وقتًا طويلاً للدخول في مرحلة التنفيذ.

ولكن تغير الوضع بحلول عام (2006)، حيث ساعد التقرير الذي أصدرته اليونيسف المعنون بـ"مدى وأثر السياحة الجنسية والاستغلال الجنسي للأطفال على الساحل الكيني" على زيادة الوعي بالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. فقد خلق هذا التقرير ردة فعل هائلة بين جميع أصحاب المصلحة، وأصبحت تدابير حماية الأطفال من السياحة الجنسية أولوية قصوى. وهذا ما جعل وزير السياحة والحياة البرية يحث غالبية الفنادق الموجودة بالساحل الكيني على توقيع مدونة السلوك. وبالفعل استجابت العديد من الفنادق لذلك واصبحت تلك الفنادق تقوم بتطبيق قواعد المدونة. فضلاً عن استجابة العديد من الهيئات والجهات الأخرى مثل؛ الاتحاد السياحي الكيني، رابطة ساحل مومباسا السياحية، مجلس السياحة الكيني ورابطة كينيا لمشغلي الرحلات السياحية.

وخلال عام (2006) انضمت منظمة "التضامن مع النساء في المحنة" (SOLWODI) لتصبح شريكة تنفيذية لشركة Respect. وتعد تلك المنظمة إحدى منظمات المجتمع المدني الكيني التي تقوم بتقديم الدعم والمشورة للنساء المعرضات للخطر وضحايا العنف والاستغلال الجنسي في مجال الدعارة. وقد قررت كلتا المنظمتين مواصلة تنفيذ المدونة في مرحلتها الثانية عام (2007) بدعم من وكالة التنمية النمساوية، مكتب اليونيسيف في كينيا ومنظمة إنقاذ الطفولة في السويد.

- المرحلة الثانية (يناير 2007- ديسمبر 2007)

اعتمدت المرحلة الثانية على نتائج تجارب المرحلة الأولى وثمارها، حيث تمثل هدف هذه المرحلة في؛ العمل على زيادة الفهم والالتزام من قبل الفنادق وأصحاب المصلحة الآخرين بتنفيذ معايير مدونة قواعد السلوك، والمراقبة الدورية المستمرة للفنادق والجهات الموقعة على المدونة للتأكد من التزامهم وتنفيذهم لقواعد المدونة. وقد التزمت منظمة (SOLWODI) بتعيين مسئول مختص للقيام بزيارات دورية للفنادق لقياس مدى التزامهم بمعايير المدونة.

ولقد حققت مدونة السلوك العديد من الإنجازات بصدد الاستغلال الجنسي للأطفال في كينيا، حيث ارتفع مستوى الوعي والمعرفة لدى السكان وأصحاب المصلحة والمعنيين بشأن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والسياحة الجنسية ومدى تأثيرهما على حقوق الإنسان، السياحة وكذلك الصحة، وذلك من خلال إجراء سلسلة من الدورات التدريبية والندوات بالتعاون مع اليونيسف والتي حضرها أكثر من 150 مشاركًا من مختلف القطاعات وخاصة العاملين في الفنادق، كما تم عقد العديد من ورش العمل المكثفة التي جمعت بين العديد من الخبراء الدوليين والكينيون. كما ساهمت المدونة أيضًا في إحداث نوع من التفاهم بين قطاعات الحكومة الكينية مثل وزارة السياحة وإدارة خدمات الأطفال وغيرها من الجهات المعنية لحل المشكلة القائمة.

ولكن على الرغم من تلك الإنجازات؛ إلا أنه مازال يواجه تنفيذ المدونة في كينيا العديد من التحديات وخاصة لكون تنفيذ المدونة عملية مستمرة، ومن أهم تلك التحديات؛ غياب التنسيق بين المعنيين وأصحاب المصلحة وافتقار العديد منهم للفهم الجيد لكيفية تنفيذ المدونة بالرغم من قيام منظمة (SOLWODI) بالزيارات المستمرة لتقديم التفاصيل المتعلقة بطرق تنفيذ المدونة وكيفية إعداد التقرير السنوي. فضلاً عن أن عدد كبير من الفنادق أقرت بأن معايير مدونة قواعد السلوك معقدة للغاية ولا تتوافق مع الفنادق الكينية، وطالب عدد

من تلك الفنادق وضع مدونة سلوك متوافقة مع الوضع الكيني حتى يتثنى تطبيقها والالتزام بها، ولكن ذلك من الأمور الصعبة، حيث أن مدونة قواعد السلوك تمثل اتفاقية عالمية لا يمكن تغيير معاييرها. أما فيما يتعلق بالتحدي المستمر، فهو يتمثل في عملية توعية السكان بحقيقة أن الفتيات والفتيان الذين يتم استغلالهم في أنشطة الجنس التجاري بمختلف أشكالها هم بالفعل ضحايا. وأن أي شخص يقل عمره عن 18 عامًا يمثل طفلاً له الحق في الحماية.

خاتمة

في ضوء العرض السابق، تبين لنا أن السياحة الجنسية للأطفال غير قاصرة على كينيا وحدها فحسب، بل أن هناك العديد من الدول التي تمثل وجهة سياحية للسياحة الجنسية. وبالنظر لكينيا ذاتها تبين لنا وجود مجموعة من المقومات والعوامل التي مهدت لأن تصبح كينيا وجهة سياحية لمختلف السائحين من مختلف الجنسيات، حيث تتوافر بها العديد من المقومات الطبيعية المنتشرة بالقرب من السواحل الكينية، كما تنتشر بها العديد من الفنادق والمنتجعات السياحية، فضلاً عن التطور غير المسبوق الذي شهدته البنية التحتية من طرق ومطارات وخلافه، ذلك بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى التي سبق الإشارة إليها.

وفيما يتعلق بالسياحة الجنسية للأطفال في كينيا، فقد ساهمت العديد من العوامل في تسهيل عملية انغماس الأطفال في مجال السياحة الجنسية، والتي كان من أهمها حالة الفقر التي تسيطر على قطاع عريض من المجتمع، بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل انتشار مرض الإيدز والتفكك الأسري، وضعف القيم الاجتماعية، وغياب آليات حماية الطفل والتي تزامن معها وجود نوع من القبول المجتمعي الموسع لاستخدام الأطفال في مجال السياحة الجنسية. فقد تبين لنا كيف أن الفقر دفع بالكثير من الأسر إلى الزج بأطفالهم للعمل في مجال السياحة الجنسية للحصول على المال اللازم لتلبية الاحتياجات اليومية والمعيشية.

وبصدد الآثار التي ترتب على السياحة الجنسية للأطفال، تبين لنا أن هناك العديد من الآثار الاجتماعية والنفسية؛ بل والصحية أيضًا التي انعكست على الأطفال ضحايا السياحة الجنسية.

ولقد كان لمنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية بحقوق الطفل دورًا لا يستهان به في مناهضة السياحة الجنسية للأطفال وكافة صور الاستغلال الجنسي لهم، وقد تجلى لنا ذلك في الدور الذي قامت به شبكة (ECPAT) في كينيا عبر تنفيذها لمدونة "قواعد السلوك لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة" وكيف استطاعت بالفعل جذب المزيد المنظمات المناهضة للاستغلال الجنسي للأطفال للتعاون معها في تنفيذ معايير المدونة.

وبالتالي، يمكننا إيجاز أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

1. لعبت العديد من العوامل والمقومات دورًا لا يستهان به في جعل كينيا وجهة سياحية بوجه عام، ومصد لراغبي السياحة الجنسية للأطفال بوجه خاص.
2. هناك العديد من الأسباب والعوامل التي ساهمت في انخراط الأطفال في مجال السياحة الجنسية للأطفال، وأهم تلك العوامل هي الفقر، التفكك الأسري، انتشار مرض الإيدز، ضعف القيم الاجتماعية، تدهور العلاقات الأسرية وغياب الدعم العائلي، بالإضافة إلى غياب آليات حماية الطفل بالمجتمع في ظل وجود نوع من القبول المجتمع للظاهرة.
3. تركت السياحة الجنسية العديد من الآثار الاجتماعية والنفسية والصحية على الأطفال ضحايا السياحة الجنسية، ومن أهم تلك الآثار: الانقطاع عن مواصلة التعليم، الاكتئاب، تدني احترام الذات، اضطراب ما بعد الصدمة بالإضافة إلى التعرض للإصابة بالعديد من الأمراض المنقولة جنسيًا.

4. لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا لا يستهان به في صدد مناهضة السياحة الجنسية للأطفال، وخير مثال على ذلك الدور الذي قامت به شبكة (ECPAT) بالتعاون مع المنظمات الأخرى في تنفيذها لمدونة قواعد السلوك والتي تضمنت القيام بالعديد من حملات التوعية للسكان المحليين وشركاء صناعة السياحة.

وخلاصة القول، أن السياحة الجنسية للأطفال في سواحل كينيا تعد من القضايا الهامة التي تتطلب مزيد من التعاون من قبل العديد من القطاعات حتى يتثنى الحد منها أو القضاء عليها قد الإمكان.

التوصيات

كما سبق وأشرنا، أن مسؤولية الحد من الاستغلال الجنسي للأطفال في مجال السياحة لا تقع على عاتق الحكومة فحسب؛ بل تتطلب تعاون متبادل بين كافة أصحاب المصلحة من قطاع حكومي وخاص والهيئات المعنية بالسياحة الدولية منها والمحلية، بالإضافة إلى المنظمات المعنية بحقوق الطفل والأخرى المعنية بالتنمية السياحية، فضلاً عن السكان المحليين في الوجهة السياحية المتضررة من الاستغلال الجنسي للأطفال في مجال السياحة. وفي ظل استمرارية القارة الإفريقية بوجه عام وكينيا بوجه خاص في تطوير صناعة السياحة، أصبحت هناك حاجة ملحة لوجود آليات رادعة ووقائية لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي التجاري في مجال السياحة وتحقيق التنمية السياحية المستدامة بالشكل الأمثل الذي يضمن جني الثمار الإيجابية للسياحة وتلافي السلبية منها.

وفي هذا الصدد، توصي الدراسة بالآتي؛

فيما يخص القطاع الحكومي؛

- لابد وأن تقوم الدولة بتفعيل المادة رقم (3) لعام 2006 في القانون الكيني المتعلق بالجرائم الجنسية وأن تتشدد في تنفيذها، تلك المادة التي تنص على أن كل من يسهل وينفذ عملية الاستغلال الجنسي للأطفال يعد مذنبًا ويعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات ودفع غرامة لا تقل عن مليوني شلن **(Low of Kenya, 2014, p 10-11)**. فذلك الأمر يعد من أفضل الأمور التي يتوقع أن تؤتي ثمارها في سبيل الحد من الاستغلال الجنسي للأطفال بكافة صورة ومختلف مجالاته، فالعديد من الأمور لا يمكن حلها إلا في ضوء وجود قوانين رادعة تتسم بالاستدامة في تنفيذها.
- لا بد وأن تكون هناك رقابة دورية على الحانات وأماكن التجمع التي يقصدها المتاجرين بالأطفال في مجال الجنس بغرض استقطاب الأطفال والعمل على تتبع هؤلاء الجناة وتنفيذ العقوبة عليهم.
- إذا كان الفقر يعد من الدوافع الأساسية لزج العديد من الأسر لأطفالهم في مجال السياحة الجنسية، فلا بد من البحث عن بدائل تعويضية ذات عائد اقتصادي مناسب لتلك الأسر يفوق العائد من عمل الأطفال في مجال السياحة الجنسية ويكفي لتلبية احتياجاتهم الأساسية ويضمن لهم حياة كريمة، مع مراعاة استدامة ذلك حتى لا يعاودون التفكير مجددًا في إعادة دمج أطفالهم في مجال السياحة الجنسية التي تمثل أسوأ صور الاستغلال الجنسي للأطفال.
- - فيما يخص منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية بحقوق الطفل.
- يتوجب على الجهات الموقعة على مدونة قواعد السلوك التزام الشفافية في تنفيذ معايير المدونة وعدم التراخي في ذلك حتى يتثنى حماية الأطفال من الانغماس في مجال السياحة الجنسية.
- يتوجب على المنظمات المعنية بتنفيذ مدونة السلوك في كينيا البحث عن بدائل لإلزام الشركات الموقعة على الالتزام بتنفيذ معايير المدونة، حتى وأن كان من بين تلك البدائل فرض غرامة مالية على تلك الشركات في حالة اخلالها بمعايير المدونة والتراخي في تطبيقها.

- لا بد وأن تستهدف حملات التوعية الأطفال أنفسهم المعرضون لخطر الاستغلال الجنسي في مجال السياحة الجنسية، وعدم اقتصار حملات التوعية على الأسر والعاملين في مجال السياحة فحسب، حيث ينبغي أن تستهدف هذه الحملات توعية الأطفال بمدى خطورة الانغماس في هذا المجال والعواقب الصحية والاجتماعية المترتبة على الانخراط به بشكل سلس ومبسط يتناسب مع أعمارهم في صورة أفلام كرتونية قصيرة تستهدف توصيل الفكرة الرئيسية المراد غرسها في أذهان هؤلاء الأطفال.
- لابد وأن يضع القائمين بحملات التوعية المستهدفة للسكان المحليين أن يكون الهدف الرئيسي لتلك الحملات هو التوعية بمخاطر الاستغلال الجنسي للأطفال وضرورة الإبلاغ في حال حدوث أي فعل يمثل تعديًا على الطفل يمثل شكلاً من أشكال الاستغلال الجنسي له من ناحية، ومن ناحية أخرى ضمان تحقيق الرفض المجتمعي لهذه الظاهرة وخاصة أن هناك قطاع عريض من المجتمع يتقبل هذه الظاهرة ويقرها.

فيما يخص الهيئات العلمية والأكاديمية

- إجراء المزيد من الدراسات الأنثروبولوجية المتعمقة في مجال السياحة الجنسية للأطفال في كينيا لرسم صورة واضحة متعددة الأبعاد للظاهرة من حيث أسبابها، وآثارها وتقييم الوضع الراهن للظاهرة وإبراز الفجوات والحصول على احصائيات دقيقة عن عدد الأطفال الضحايا، وذلك في ضوء التعاون المتبادل مع أصحاب التخصصات العلمية الأخرى المعنية بتلك الظاهرة وأثارها المختلفة، حتى يتثنى للمسئولين اتخاذ خطوات فعالة ومجدية في سبيل الحد من تلك الظاهرة والقضاء عليها قدر الإمكان.

قائمة المراجع

1. Ahmed, M., &Baghdasaryan, K. (2015). Theageoffreewill andhuman values: Sex Tourisms Evolution and Its Impact, Retrieved from; https://www.theseus.fi/bitstream/handle/10024/96717/Bachelor%20Thesis.pdf?sequence=1&isAllowed=y.
2. American Bar Assoc. (1999). Prostitution of Children and Child-Sex Tourism: An Analysis of Domestic and International Responses.
3. Carolin, L., Lindsay, A., & Victor, W. (2015). Sex trafficking in the tourism industry. Journal of Tourism & Hospitality, 4(4), 1-6.
4. Christiansen, L. V. (2015). An exploratory case study on child sex tourism in a Pacific country: Samoa. A thesis submitted to the Victoria University of Wellington in fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Pacific Studies Victoria University of Wellington.
5. ECPAT. (2016). Reducing violence against children, with special focus on sexual exploitation of children and child sex tourism, Netherlands: Ministry of Foreign Affairs of Netherlands.
6. Eva J. Klain, JD. (1999). Prostitution of Children and Child-Sex Tourism: An Analysis of Domestic and International Responses, American Bar Assoc.
7. Ferran, L., Berardi, G., &Sakulpitakphon, P. (2008). Protecting Children from Sexual Exploitation in Tourism: An ECPAT Training Resource Kit.
8. Hawke A. & Raphael A. (2015). Global study on sexual exploitation of children in travel and tourism. Country-specific report: Kenya. ANPPCAN &Defence for Children.
9. Hellen W. (2013).The National Plan of Action against Sexual Exploitation of Children in Kenya 2013 – 2017, The National Council for Children's Services.
10. Hope Sr, K. R. (2013). Sex tourism in Kenya: an analytical review. Tourism Analysis, 18(5), 533-542.
11. Italy, E. C. P. A. T. (2006). Global monitoring report on the status of action against commercial sexual exploitation of children.
12. Jones, C. S. (2006). The extent and effect of sex tourism and sexual exploitation of children on the Kenyan Coast. UNICEF.
13. Jonsson, L., & Nilsson, M. (2016). Should sex tourism be viewed as a threat for future development?: A perspective that explores the general approach of sex tourism and prostitution in the tourism industry based on historical, cultural, and traditional values in The Gambia.
14. Laws of Kenya (2014). Sexual Offences ACT NO. 3 OF 2006. Kenya: The National Council for Law Reporting.
15. Omondi, R. K. (2003). Gender and the political economy of sex tourism in Kenyas coastal resorts. Retrieved from; http://www.arsrc.org/downloads/features/omondi.pdf.
16. Otieno, A. W. (2016). Global study on sexual exploitation of children in travel and tourism. Country-specific report: Kenya. ANPPCAN &Defence for Children.
17. Ruto, S. J. (2009). Sexual abuse of school age children: Evidence from Kenya. Journal of international Cooperation in Education, 12(1), 177-192.
18. Sakulpitakphon, P. (2007). African tourism development and the commercial sexual exploitation of children. Confronting the commercial sexual exploitation of children in Africa, 5-13.
19. Sharon, P. (2010). Child Tourism Prostitution in the Context of Development, In the Coastal Towns of Kenya. The Annual meeting of American Political Science Association (APSA).
20. Terre des Hommes (2018). the dark side of the internet for children, Online Child Sexual Exploitation in Kenya; A Rapid Assessment Report.

21. Westman, K. (2007). Implementation of the Code of Conduct for the Protection of Children from Sexual Exploitation in Travel and Tourism in Kenya, Confronting the commercial sexual exploitation of children in Africa.
22. Willis B.M. and Levy B.S. (2002) Child prostitution: global health burden, research needs, and interventions. The Lancet. 359. 1417- 1422.